



## المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات «مف»

الأونروا وقضايا اللاجئين - ٨

- أوروبا ووكالة الغوث .. تحديات الدعم المالي
- التمييز في سياسات الدول المانحة .. أوكرانيا نموذجا

فتحي كليب

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

سلسلة «كراسات مف»

العدد الثامن والأربعون - ١٦ أيار (مايو) ٢٠٢٢



## المحتويات

- ٥ ..... • مقدمة
- ٧ ..... • أوروبا ووكالة الغوث . . تحديات الدعم المالي
- ٢٧ ..... • بين أوكرانيا والأونروا . . أي تمييز للدول المانحة؟! .....



## مقدمة

■ يحتل الكيان الإسرائيلي موقعاً سياسياً واقتصادياً هاماً في الاستراتيجية الأوروبية، وذلك لأسباب تاريخية متعددة قادت إلى تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الأوروبية - الإسرائيلية، ترجمت بعشرات الاتفاقات الاقتصادية، التي جعلت من إسرائيل شريكاً اقتصادياً أساسياً مع الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، تحتل القضية الفلسطينية موقعاً متقدماً في السياسة الخارجية لعديد من الدول الأوروبية، التي ترتبط مع فلسطين وعدد من الدول العربية بعلاقات إستراتيجية، إنطلاقاً من الدور التاريخي الذي لعبته أوروبا في المنطقة العربية، وطبيعة المصالح السياسية والاقتصادية التي تربطها بعدد من دولها وشعوبها.

لسنا هنا في معرض تحليل الموقف السياسي لأوروبا، إطاراً ودولاً، ولا استعراض عديد المبادرات السياسية ومشاريع الحلول التي تبنتها أوروبا لحل الصراع العربي والفلسطيني الإسرائيلي بشكل أكثر توازناً من مواقف الولايات المتحدة ومبادراتها، التي تعلن صراحة دعمها وتبنيها المطلق للمواقف الإسرائيلية وللجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني.

فقد ترجمت أوروبا سياساتها باعتراف العديد من دولها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتصويتها على العديد من القرارات في مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف المنظمات الدولية لصالح القضية الفلسطينية، وتركت هامشاً بين مواقفها ومواقف الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة تلك التي تعتقد أنها لا تتسجم مع الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني بالتححرر من الاحتلال وقيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، وهذا

مايفسره - على الأقل - تصويتها في الجمعية العامة إلى جانب إعادة التأكيد على القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن بينها القرار ١٩٤.

يتضمن هذا الكراس مقالتين للرفيق فتحي كليب، الباحث في قضايا اللاجئين الفلسطينيين، وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

• **تكشف المقالة الأولى** بجزئها السياسات المزدوجة، التي باتت تتسم بها سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة غوثهم وتشغيلهم «أونروا»، تماشياً مع المواقف الأميركية، منذ توقيع إنفاق أوسلو (١٩٩٣)، وإنحدار هذا الموقف أكثر فأكثر منذ مجيء إدارة ترامب، في سياق سعيها المحموم إلى تصفية «الأونروا» من خلال فرض تعريفها لصفة اللاجئ، وتجفيف مصادر دعم الوكالة وإحالة مهامها إلى مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة.

• **وتبين المقالة الثانية** سياسة التفضيل التي سلكتها الدول الأوروبية في التعامل مع اللاجئين الأوكرانيين (دون إنكار ضرورة معالجة أزمته) قياساً بالسياسة التي اتبعتها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي نشأت بفعل الغزو الصهيوني لفلسطين، وطرد أهلها وتشريد غالبيتهم العظمى، وتجاهل العالم الغربي، وفي المقدمة أوروبا، للطبيعة الإحلالية الاستيطانية للغزو الصهيوني، وسكوتهم على قيام دولة الإحتلال على أنقاض الكيانية الفلسطينية، بل ودفاعهم عن «حقها» في العيش بأمان ■

**أوروبا ووكالة الغوث . .  
تحديات الدعم المالي**





(١)

## معادلة السياسة والاقتصاد في ظل سياسة الابتزاز

[ نظرا للموقع الذي باتت تحتله الولايات المتحدة كزعيمة للعالم الغربي وقيادة العالم بشكل آحادي، فقد اعتمدت أوروبا سياسة «مجاراة الحليف»، التي كان من نتائجها قرار مضمّر للدول الأوروبية بعدم مواجهة الولايات المتحدة في الكثير من القضايا الدولية، أو بالحد الأدنى اللجوء إلى سياسة الصمت، واعتبارها الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في الأمن الأوروبي، وهي التي ترتبط معها بعشرات الاتفاقات الأمنية والعسكرية في مواجهة مخاطر وتحديات خارجية، وهو ما ترتب عليه استفراد الولايات المتحدة بإدارة العديد من الملفات الدولية بما فيها ملف الصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتحكم في مسار عملية المفاوضات مع إسرائيل، التي قادت لاحقاً إلى التوقيع على اتفاق أوسلو، بعد أن قُدم هذا الاتفاق إلى الشعب الفلسطيني، باعتباره خشبة الخلاص لرحلة معاناة متواصلة منذ العام ١٩٤٨].

(١-١)

### المساعدات الأوروبية .. سؤال التنمية المغيبة

■ من الناحية النظرية، يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً أساسياً في دعم عملية التسوية وما يسمى «حل الدولتين»، لكن في ميدان الفعل المباشر، فإن الولايات المتحدة هي التي ما زالت تدير دفة هذه العملية بطريقة

منحازة لصالح إسرائيل وعدوانها، بل وتشجعها على المضي في سياساتها الدموية، وتوفر لها التغطية والحماية السياسية والعسكرية والمالية الكاملة. وفي المقابل، فقد كان لأوروبا دور هام في مجال دعم السلطة الفلسطينية اقتصادياً، حيث قدمت لها مساعدات مالية ضخمة ووقعت معها عدد من اتفاقيات للتعاون الاقتصادي في العديد من المجالات، لتصبح أوروبا الداعم الاقتصادي الأول للسلطة الفلسطينية. غير أن المآخذ على تلك المساعدات أنها وجهت بطريقة مسيئة لتخدم عملية التسوية فقط، ولم يلمس حتى الآن أنها ساهمت في خلق بنية قوية للاقتصاد الفلسطيني في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، أو أنها هيأت لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل، بسبب السياسات الإسرائيلية أولاً، وثانياً بسبب عمليات الفساد والسياسات الزبائنية، التي خلقت فئة اجتماعية تعيش حياة الثراء وترتهن للمساعدات الخارجية، على حساب أغلبية الشعب، التي ما زالت تنن تحت وطأة أزمات اقتصادية صعبة تترجمها أرقام البطالة المرتفعة وحالات الإفقر المتزايدة.

إن هذه السياسة، التي كانت تُمارس أمام أعين الدول المانحة بل وبتشجيع منها، في كثير من الأحيان، قادت إلى خلق اقتصاد فلسطيني بلا أية ملامح، ويبدو أن هذا هو الهدف الحقيقي من المساعدات الدولية التي أدت إلى بروز اقتصاد مشوه، رغم المبالغ المالية الضخمة جداً التي أنفقت في مناطق السلطة الفلسطينية، والتي بإمكانها بناء اقتصاديات دول ناشئة وحديثة من الصفر، بل وجعلها دولاً تنافسية، وبالتالي لا يمكن النظر إلى المساعدات الأوروبية المقدمة للسلطة الفلسطينية إلا باعتبارها جزءاً من عملية سياسية يجب أن تتواصل، بغض النظر عن نتائجها، وهنا المآخذ الثاني على السياسة الأوروبية في تعاطيها مع ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لجهة ممارسة الضغط المالي والاقتصادي على

السلطة الفلسطينية لدفعها إلى خيارات سياسية لا تتسجم ومصالح شعبها.

في القراءة الرقمية الأولى ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية، فقد أنفقت الدول المانحة في الضفة الغربية وقطاع غزة بين أعوام ١٩٩٣ و٢٠١٦ نحو ٣٥ مليار دولار أمريكي، وهو رقم كبير جداً مقارنة بعدد السكان، ما يجعل المناطق الفلسطينية التي تشرف عليها السلطة الفلسطينية من أكثر مناطق العالم تلقياً للمساعدات الاقتصادية من حيث نصيب الفرد الذي تجاوز، وفقاً للأرقام السابقة ٥٥٠ دولاراً سنوياً. وتصدر الاتحاد الأوروبي، كإطار، وست دول أوروبية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، السويد، النرويج والدنمارك) صدارة المشهد (٦,٧ مليار دولار) تليها الولايات المتحدة بـ (٥,٧ مليار دولار) ثم السعودية بـ (٣,٨٣ مليار دولار)، وتركز الدعم الأوروبي على دعم موازنة السلطة التي تمتص الرواتب الجزء الأكبر منها.

ورغم أن المساعدات المالية الأوروبية للشعب الفلسطيني لم تكن مشروطة بتحقيق أهداف سياسية مباشرة، باستثناء مواصلة عملية التسوية والالتزام بالاتفاقيات الموقعة، فإن العقد الأخير شهد ابتزازاً واضحاً من قبل عدد من الدول الأوروبية التي وضعت شروطاً سياسية في أكثر من جانب من أجل استمرارها في تقديم مساعداتها المالية للسلطة الفلسطينية. فبعد أن كان الدعم الدولي المخصص بقسم كبير منه للموازنة العامة قد تجاوز ١,٢ مليار دولار سنوياً في الفترة بين أعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٢، وهي الفترة التي كثر الحديث فيها عن ما سمي «بناء مؤسسات الدولة»، انخفض هذا الرقم إلى أقل من ٢٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣. أما الاتحاد الأوروبي، كإطار، وبعد أن كانت مساهماته المالية قد وصلت إلى نحو ٦ مليارات يورو في الفترة بين أعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٥، فقد انخفضت إلى مستويات

قليلة جداً في السنوات التي تلت.

أما على مستوى الدعم الأوروبي المقدم لوكالة الغوث، فهو ذات شقين: دعم مباشر من قبل الاتحاد الأوروبي كإطار، ودعم من خلال اتفاقات ثنائية بين الحكومات الأوروبية والوكالة، وهذا الدعم يعتبر جزءاً من سياسة الدعم العامة التي أقرتها الدول الأوروبية للاجئين الفلسطينيين منذ بداية رحلة اللجوء عام ١٩٤٨، حيث شكلت المساعدات الاقتصادية الجزء المكمل للسياسة الخارجية الأوروبية في تعاطيها مع تداعيات النكبة الفلسطينية، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

بعد أن تيقنت الدول الأوروبية عجزها وعجز المجتمع الدولي عن فرض تطبيق قراراته خاصة القرار ١٩٤، الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، كان الحل الأمثل، من وجهة نظر بعض الدول الأوروبية، توفير دعم اقتصادي للأونروا كونها تشكل عامل استقرار وصمام أمان اجتماعي لجميع الأطراف. وهذا الدعم هو الذي سيضمن لأصحاب الحل السياسي وللدول المتبرعة مكاسب سياسية تفوق قيمة التضحيات المالية التي تقدمها للاجئين عبر الأونروا، التي دائماً ما كانت منابرها تتحول إلى ميادين صراع بين الأقطاب الدولية. وما يعزز مثل هذا الاستنتاج هو ما حمله نص القرار ٣٠٢ بتأسيس وكالة الغوث، الذي ربط بين «تلافي أحوال المجاعة واليأس (للاجئين) ودعم الأمن والسلام في المنطقة». ولهذا نجد أشد الأطراف الدولية التي تتحدث عن الاستقرار وعن الأمن والسلام في المنطقة، هي الأكثر حرصاً أيضاً على استمرار عمل وكالة الغوث ■

## كفّنا أوروبا وواشنطن في ميزان المساعدات

■ على الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما من اقترحتا وعملتا على إنشاء وكالة الغوث، لأسباب سياسية لا علاقة لها بالتعاطف الإنساني، نظراً لكون هاتين الدولتين تتحملان مسؤولية مباشرة في ولادة وتكريس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ودعم إسرائيل وتشجيعها على رفض القرارات الدولية ذات الصلة بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها في فلسطين عام ١٩٤٨، نتيجة عمليات الإرهاب والمجازر التي إرتكبت على يد العصابات الصهيونية، غير أنه ومع مرور الزمن أصبح الاتحاد الأوروبي ينظر إلى وكالة الغوث على أنها عامل إستقرار اجتماعي في المنطقة يجب دعم استمراريتها والحفاظ عليها وعلى خدماتها في وقت تعج المنطقة بالصراعات الإقليمية والدولية.

الاستنتاج الأخير عبر عنه المفوض العام لأونروا بيير كرينبول عام ٢٠١٧ في شرحه لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة بتصفية وإنهاء الاستعمار في اللجنة الرابعة التابعة للأمم المتحدة خلال دورتها (٧١) حيث قال «ان منطقة الشرق الأوسط تزرح تحت تأثير نزاعات مسلحة متعددة تترتب عليها عواقب كارثية من الناحية الإنسانية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن مخاطر تغذية نزعة التطرف لدى الشباب اليائس في المنطقة أصبحت هائلة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات تكفل تقليص الشعور بانعدام الأمن لدى الفلسطينيين، كما ينبغي له أن يلتزم مجدداً بالمساعدة على تلبية إحتياجاتهم الإنمائية والإنسانية».

ورغم أن الولايات المتحدة (كدولة) تعتبر الداعم الأكبر لموازنة وكالة الغوث، مقدمة بذلك على الدول الأوروبية، إلا أن أوروبا، كدول وإطار

موحد على مستوى السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي بعد ذلك، إحتلت المرتبة الأولى خلال العقدین الماضین. وتبرز المعطیات الرقمية أن الولايات المتحدة قدمت للموازنة الإجمالية للوكالة خلال الفترة بین ٢٠٠٨ و ٢٠٢١ ما یزید قليلا عن ٣ مليارات دولار أمريكي، مقارنة مع أكثر من ٧ مليارات قدمها الاتحاد الأوروبي ودوله، وكانت النسبة الأكبر منها خلال أعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وهي الفترة التي شهدت قطع المساهمة الأمريكية خلال فترة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والتي كانت من المفترض أن تتجاوز المليار دولار أمريكي.

### مساهمات الاتحاد الأوروبي

المجموع / مليار دولار	المبلغ/مليون دولار	العام
٢,٢	٤٢٥,٦	٢٠٠٨
	٤٧٧,٥	٢٠٠٩
	٣٩١,٦	٢٠١٠
	٤٨٨,٨	٢٠١١
	٤٥٣,٤	٢٠١٢
١,٩	٥٢١,٥	٢٠١٣
	٤٨١,٦	٢٠١٤
	٤٦٦,٤	٢٠١٥
	٤٦٨,٨	٢٠١٦
	٤٥١,١	٢٠١٧
٢,٩	٦٤٣,٨	٢٠١٨
	٥٨٥,٢	٢٠١٩
	٦٨٥	٢٠٢٠
	٥٤١,٥	٢٠٢١
	٧ مليارات دولار	المجموع

## مساهمات الولايات المتحدة

المجموع / مليون دولار	المبلغ/مليون دولار	العام
٩٧٧,٩	١٩٠,٢	٢٠٠٨
	٦٧,٢	٢٠٠٩
	٢٤٧,٨	٢٠١٠
	٢٣٩,٤	٢٠١١
	٢٣٣,٣	٢٠١٢
١٨٣٧	٢٩٤	٢٠١٣
	٤٠٨,٧	٢٠١٤
	٣٨٠,٥	٢٠١٥
	٣٨٠,٥	٢٠١٦
	٣٦٤,٢	٢٠١٧
٣٣٨,٤	-	٢٠١٨
	-	٢٠١٩
	-	٢٠٢٠
	٣٣٨,٤	٢٠٢١
	٣ مليارات دولار	المجموع

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية في التمويل لموازنة الطوارئ، التي لا تتكرر بالضرورة كل عام، وهي إلى جانب موازنتي البرنامج العام والمشاريع تشكل الموازنة الإجمالية، فيما يركز الاتحاد الأوروبي على موازنة البرنامج العام، التي تعتبر خدمات التعليم والصحة والاعاثة الاجتماعية جوهرها الأساسي.

وفي عودة إلى المعطيات الرقمية يتبين أن الولايات المتحدة قدمت لموازنة البرنامج العام خلال أعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حوالي ٤٦٧ مليون دولار مقارنة مع نحو ٣٣٧ مليون دولار من قبل الاتحاد الأوروبي، ويرتفع الرقم الأوروبي ليصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار إذا ما احتسبنا

ما قدمته الدول الأوروبية، كحكومات. أما في موازنة الطوارئ فتبدو الهوة كبيرة بين الجانبين، إذ بلغت تقديرات الولايات المتحدة خلال تلك الفترة نحو ٥٩٧ مليون دولار مقارنة مع رقم أوروبي متواضع بلغ ٤١ مليون دولار.

### مقارنة بين مساهمات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

في موازنة البرنامج العام - ٢٠١٥ - ٢٠١٧ (ملايين الدولارات)

المجموع	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٤٦٧	١٥٧	١٥٢	١٥٨	الولايات المتحدة
٣٣٧	١١٣	١١٣	١١١	الاتحاد الأوروبي

### مقارنة بين مساهمات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

في موازنة الطوارئ - ٢٠١٥ - ٢٠١٧ (ملايين الدولارات)

المجموع	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٥٩٧	١٩٨	٢٠٧	١٩٢	الولايات المتحدة
٤١	٨	٢٢,٤	١١	الاتحاد الأوروبي

ويبدو واضحاً لماذا تركز الولايات المتحدة على صندوق الطوارئ الذي يشمل بشكل أساسي تداعيات الأزمة السورية والنداء الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء تداعيات عمليات العدوان الإسرائيلي أو حالات الفقر في الضفة وغزه، وهو ما يعطي التفسير عن سبب العجز الذي يعاني منه صندوق الطوارئ والذي عادة ما يتم تغذيته من أموال الصندوق العام المخصص لقضايا أخرى تتكرر كل عام، وهذا ما يفسر الأسباب الفعلية لاستمرار العجز في الموازنة الاجمالية والذي لا يعود فقط إلى تخلف بعض الدول المانحة عن التزاماتها، بل إلى طريقة التصرف بالأموال وتحويلها من قسم لأخر تحت ضغط الاحتياجات الإنسانية المباشرة ■



(٢)

## «صفقة القرن» على سكة الشراكة الأمريكية - الأوروبية

[لا نجافي الحقيقة حين نتهم البرلمان الأوروبي وبعض الأحزاب التي تحرض ضد وكالة الغوث بأنهم ينسجمون في طروحاتهم، أو يسعون لتحقيق ما تطالب به إسرائيل؟ ولعل في المرور على شريط الأحداث ما يؤكد بأن كل التهم والمزاعم ضد وكالة الغوث تتم وفق مسار ممنهج يسعى لتحقيق أهداف سياسية على تماس مباشر مع الحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة]

(٢-١)

### المسار المحموم لاستهداف اللاجئين الفلسطينيين

■ ليس سرا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها دولة الاحتلال سعنا إلى تحقيق هدفهما المشترك، بما يتعلق بوكالة الغوث، بطرق ملتوية غير قانونية، بل وتتاقص في الكثير من تفصيلات الاستهداف مع أبسط قواعد القانون الدولي، حيث اعتمدتا الكذب والضغط على العديد من الدول لفرض وتمير مواقفها:

• فقد سعت الإدارة الأمريكية، بشكل مباشر، إلى إلغاء صفة اللاجئ عن أبناء الجيل الثاني والثالث من اللاجئين الفلسطينيين، حيث زعم عدد من أعضاء إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب أن الأونروا تضخم أعداد اللاجئين، وبالتالي فإن الإدارة لا تعترف بجميع الأرقام الموجودة لدى

الأونروا، التي يجب عليها أن تعيد النظر بتعريف اللاجئين، بما يخفض العدد إلى حدوده الدنيا ليصل إلى ما يقارب ٤٠ ألفاً فقط.

وعلى هذا الأساس تقدم النائب في مجلس النواب الأمريكي عن الحزب الجمهوري (داغ لمبورن) بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠١٨ باقتراح قانون يقضي بإعادة تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، بهدف تقليص حجم المساعدات الأمريكية إلى وكالة «الأونروا». وعلى ذلك، يجب حصر تعريف اللاجئين الفلسطينيين بمن شردوا خلال النكبة فقط، وإستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة من تعريف «الأونروا».

• دعا رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، بشكل علني إلى حل وكالة الغوث وتحويل قضايا اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، لأن وجود الوكالة وأنشطتها، من وجهة نظره، يساهمان في تخليد مشكلة اللاجئين، متهما الوكالة بالتحريض ضد إسرائيل لأنها «من خلال وجودها وأنشطتها تساهم في تخليد مشكلة اللاجئين». وهذا الكلام جاء أمام مندوبية الولايات المتحدة في الأمم المتحدة - ١٦ / ٦ / ٢٠١٧.

• الاكثار من الحديث عن تسييس الأونروا وإطلاق حملة شعواء من مراكز بحثية وإعلامية، تحت شعار «حيادية المنظمات الدولية»، وصولاً إلى تسييس المساعدات بما يسمح بتغيير وظيفتها.. وهذا ما عبرت عنه صراحة سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الأمم المتحدة، التي شككت - ٢٨ آب ٢٠١٨، في حديث لها أمام «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات الأمريكية» بحق العودة، وكذلك أعدادهم، وزعمت أن وكالة الغوث تتبالغ في أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وقالت «نحن سنكون أحد المانحين إذا قامت أونروا بإصلاح ما تفعله، إذا غيرت بشكل فعلي عدد اللاجئين إلى عدد

دقيق، وسنعيد النظر في شراكتنا معهم».

• فعّل مجلس النواب الأمريكي قانوناً سبق أن أصدره عام ٢٠١٣ ، تحت عنوان «تعديل تمويل المساعدات الخارجية لعام ٢٠١٣»، حيث أُلزم هذا القانون وزارة الخارجية بالتدقيق في أعداد اللاجئين الفلسطينيين لمعرفة من منهم يستحق المساعدات من قبل وكالة الغوث ثم شطب الذين لا يستحقون هذه المساعدة. وقد استحضرت الإدارة الأمريكية «الديمقراطية» هذا القانون مستتدة إلى المادة ٣٠١ (ج) من القانون الأمريكي للمساعدات الخارجية لعام ١٩٦١، حيث تقوم الولايات المتحدة بإعادة تعريف اللاجئين «اللائق» للاستمرار في تلقي الخدمات من وكالة الغوث. وعلى نص هذه المادة لجأت الإدارة الحالية في فرض اتفاق إطار على وكالة الغوث حددت بموجبه من يستحق المساعدات ومن لا يستحق وبالاستناد إلى القانون الأمريكي السابق، وليس إلى نصوص ومعاهدات وأنظمة الأمم المتحدة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ومن أجل الوصول إلى الهدف الأساس بتحريض دول العالم والدول المانحة ضد وكالة الغوث، اعتمدت الولايات المتحدة أولاً وقبيل التجديد لوكالة الغوث، سياسة الكذب عبر إتهام الأونروا بالفساد المالي والأخلاقي وغير ذلك من تهم، تبين لاحقاً أنها لا تستند إلى مسوغ، بعد أن أجرت الأمم المتحدة تحقيقاً شفافاً أكد من خلاله الأمين العام للأمم المتحدة أن اتهامات الولايات المتحدة غير صحيحة، ولم يثبت تورط وكالة الغوث في أي شبهات فساد.. لا بل أن منظمات دولية أشادت بعمل الوكالة وبحسن إدارتها للخدمات في إطار التزامها بمبادئ الأمم المتحدة، حيث وصفها تقييم أجرته «شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف (MOPAN)» بأنها منظمة «تتمتع بالكفاءة والقدرة على الصمود والعزيمة وتحقق نتائج إنسانية وإنمائية في بيئة صعبة ومحدودة الموارد بشكل يعكس

حسن الإدارة في هذه المنظمة».

• الخطوة الثانية كانت استخدام المال السياسي كسلاح في وجه أعضاء الجمعية العامة، الذين كانوا يتهيؤون للتصويت على التجديد للوكالة، حيث أطلق عدد من أعضاء الإدارة الأمريكية، كوشنير ونيكي هايلي وغيرهما، عدة مواقف هددوا فيها الدول التي ستصوت لصالح التجديد لووكالة الغوث ثلاث سنوات جديدة، لكن الأهم من ذلك هو النسبة العالية من التصويت بـ «نعم» كبيرة لصالح استمرار عمل الوكالة، في صفة قوية للإدارة الأمريكية.

ورغم رحيل الإدارة الجمهورية ممثلة بترامب ومجموعته، إلا أن الإدارة الأمريكية الديمقراطية واصلت استراتيجية الإدارة السابقة، بما يتعلق بوكالة الغوث، فأعلنت نيّتها استئناف جزء من المساهمة المالية الأمريكية، مشترطة على مسؤولي وكالة الغوث إجراء عملية إصلاح واسعة لهياكل الوكالة ومناهجها التعليمية، بالإضافة إلى مسألة المكانة القانونية للاجئ وتعريفه. والذي ترجم نصاً في اتفاقية الإطار الموقعة مع وكالة الغوث، والتي عادت لتتحدث من جديد عن مناهج التعليم وما يسمى بالحيادية، واتهام مناهج الوكالة بالتحريض على العنف، وهو أمر لاقى رفضاً من قبل الشعب الفلسطيني بجميع تياراته السياسية والشعبية نظراً لمعرفة حقيقة النوايا الأمريكية من وراء هذا الاتفاق، الذي يسعى إلى تحقيق ما عجزت إدارة ترامب عن تحقيقه عبر سياساتها السابقة ■

(٢-٢)

## دول وأحزاب أوروبية على خط تصفية الأونروا

■ وجد الإصرار الأمريكي على استهداف وكالة الغوث صداه لدى بعض الأحزاب اليمينية في أوروبا بدعوة حكوماتها لوقف تمويل وكالة الغوث. وكانت الخطوة الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٩ عندما رفضت لجنة الموازنة في البرلمان الأوروبي مشروع قرار يدعو إلى قطع مبلغ ١٠٠ مليون يورو من مساهمة الاتحاد عن وكالة الغوث، بذريعة أنها تعرض على العنف والكرهية، ريثما يتم التحقيق في مزاعم شبهاً تتعلق بسوء الإدارة لدى الوكالة. ورغم انتهاء التحقيق وإعلان الأمم المتحدة عدم وجود شبهاً فساد، فقد أصرت بعض الأحزاب على إعادة طرح مشروعها في شهر أيار عام ٢٠٢١ حيث نجحت في انتزاع قرار من البرلمان الأوروبي يتهم الأونروا بأنها «تدرّس وتنتشر خطاب كراهية، وتشجع العنف داخل مدارسها».

إن مسار الأحداث منذ العام ٢٠١٧ وحتى لحظة قرار البرلمان الأوروبي في شهر أيار يؤكد بأن تلك الخطوة لم تكن معزولة عن سياقها الأمريكي - الإسرائيلي، إنما تشكل جزءاً من حملة الاستهداف المالي والسياسي لوكالة الغوث، خاصة وأن الأونروا والأمم المتحدة ومنظمات دولية قدمت العديد من توضيحات بأن مناهج الأونروا تحترم مبادئ الأمم المتحدة وسياساتها، إلا أن إصرار إسرائيل وحلفائها من بعض أحزاب اليمين الأوروبي على إدانة الوكالة، يؤكد أن القضية الأساس ليست في مناهج الوكالة بل في الوظيفية السياسية والقانونية التي تشكلها وكالة الغوث باعتبارها أحد الدعامات الأساسية التي يستند إليها حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وطالما أن خندق الدفاع الأول بالنسبة لوكالة الغوث أنها تطبق المناهج التعليمية الموجودة في الدول العربية، بما فيها مناهج السلطة الفلسطينية، وفقاً لمذكرات تفاهم بين الدول العربية ومنظمة اليونسكو عام ١٩٥٤، فقد كان الهدف هذه المرة مناهج التعليم في السلطة الفلسطينية بهدف سحب البساط من تحت أقدام الوكالة، التي تنكئ على ما تقدمه السلطة الفلسطينية والدول العربية. لذلك، أعادت بعض الأحزاب اليمينية في أوروبا تقديم مشروع قرار جديد أمام البرلمان الأوروبي وتمكنت من تمريره في شهر أيلول ٢٠٢١، ويشترط «تغيير المناهج التعليمية للسلطة الفلسطينية» مقابل استمرار الدعم المالي الأوروبي، وهذا يشكل إبتزازاً سياسياً ومالياً واضحاً من قبل برلمان الاتحاد الأوروبي، الذي اعتاد أن يكون أكثر توازناً في مواقفه من القضية الفلسطينية.

ويعتبر هذا القرار سابقة من قبل البرلمان الأوروبي، الذي صوت قبل سنتين على قرار نقيض، ما يبعث برسالة سلبية إلى الشعب الفلسطيني حول هذا الموقف، الذي يأتي منسجماً مع المساعي الأمريكية والإسرائيلية، التي تهدف إلى العبث بوكالة الغوث تمهيداً لإلغائها، خاصة أن لجنة الميزانيات في الاتحاد الأوروبي دعت إلى إجراء تعديل على ميزانيتها لعام ٢٠٢٢ وينص على حجب الأموال عن السلطة الفلسطينية ما لم يتم إجراء مراجعات على مناهجها التعليمية، ما يشكل إنقافاً على قرارات سابقة للأمم المتحدة، رغم تأكيدات رسمية من قبل وكالة الغوث بـ «إن الإيحاء بأن الكراهية منتشرة على نطاق واسع داخل الوكالة ومدارسها ليس ادعاءً زائفاً ومضلاً فحسب، بل إنه أيضاً يعطي الشرعية للهجمات الساعية إلى ترويح الأخبار المثيرة وذات الدوافع السياسية التي تسعى عمداً إلى تشويه سمعة الأونروا وإيذاء الشريحة الأشد ضعفاً في المجتمع، ألا وهي أطفال اللاجئين الفلسطينيين».

إن ما سبق يؤكد بأن الاجراءات الأوروبية لا يمكن قراءتها إلا باعتبارها جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في استهدافهما لوكالة الغوث، خاصة وأن قرار البرلمان الأوروبي تزامن مع توقيع الولايات المتحدة ووكالة الغوث على إتفاق إطار تلتزم الوكالة بموجبه بعدد من الشروط والتقييدات تجعلها أسيرة للسياسة الأمريكية ، سواء ما تعلق منها بالخدمات أو بالموظفين أو بالمناهج التعليمية، بعد أن التزمت الوكالة بكون الإدارة الأمريكية هي مرجعية تفسير أي إجراء تقدم عليه الوكالة، حتى لو كان مصادقا عليه من الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تعتبر وحدها مرجعية الوكالة في كل ما له علاقة ببرامجها وموازناتها وسياساتها وعلاقاتها مع اللاجئين والمجتمع الدولي.

في البناء على ما سبق نقول: على الاتحاد الأوروبي، وكافة الدول المانحة، أن يكونوا أكثر توازنا في تعاطيهم مع وكالة الغوث ومناهجها التعليمية، وانتقاد، بل معاقبة من يحرض على الكراهية والعنف يجب أن تكون من بديهيات السياسة الأوروبية وتجاه أي دولة بغض النظر إذا كانت تحصل على مساعدات من الاتحاد أم لا، وإلا تحول الأمر إلى مادة للابتزاز السياسي. فهل يعلم الساسة الأوروبيون، خاصة تلك الأحزاب التي تحرض ضد المناهج التعليمية لوكالة الغوث، حقيقة المناهج التعليمية الإسرائيلية التي لا تحرض على الكراهية فقط، بل إن بعضها يدعو صراحة إلى قتل الفلسطينيين والعرب وبعثهم بأسوأ الأوصاف، خاصة في مراحل التعليم الأولى التي تكون عادة بداية تشكل وعي الفرد، إضافة إلى أن مناهج التعليم الرسمي الإسرائيلي تنطلق من رواية كاذبة تتناقض ليس فقط مع الرواية الفلسطينية لطبيعة الصراع بل ومع قرارات الأسرة الدولية التي تعترف بالشعب الفلسطيني وباعتبار أرضه أرضا محتلة من قبل إسرائيل، لا بل إن جميع المناهج التربوية في إسرائيل الرسمية وغير الرسمية لا

تعترف أصلاً بوجود شعب اسمه الشعب الفلسطيني، بل إنهم يزرعون في عقول أطفالهم نظريات وأفكاراً عنصرية على أرضية المقولة الزائفة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

ورغم أن دول الاتحاد الأوروبي ما زالت ملتزمة، وفقاً لما أعلنته بشكل رسمي، بدعم وكالة الغوث ودعم استمرار خدماتها، إلا أنه بات واضحاً أن هناك اتجاهًا يتنامى لدى بعض الأوساط في دول الاتحاد الأوروبي، وينحو هذا الاتجاه إلى الانحياز للرواية الإسرائيلية، لأسباب كثيرة منها ما له علاقة بالموقف من الهجرة التي قادت إلى بروز اتجاهات يمينية متحالفة مع رموز الحركة الصهيونية، وبعضها ديني يؤمن ببعض المزاعم والأساطير على شاكلة ما يسمى الصهيونية المسيحية أو التيار الأنغليكاني الذي ينمو بسرعة في الولايات المتحدة ويجد دعماً له في بعض دول الاتحاد، وبعضها انتهازي يسعى لتحقيق أهداف سياسية في دوله مستفيداً من دعم بعض أطر ومؤسسات صهيونية أو متحالفة مع الحركة الصهيونية.

ولعل التساؤل الذي لا بد منه: لماذا استهداف وكالة الغوث الآن، ولماذا لم نسمع من قبل بالاتهامات التي تساق ضد الوكالة؟ ولماذا لم تثر كذبة التحريض في المناهج التعليمية للأونروا خلال المراحل الأولى لانطلاق الثورة الفلسطينية، عندما كانت الكتب المدرسية تتضمن مواداً عن تاريخ وجغرافيا فلسطين وعن الصراع مع إسرائيل، وعن فلسطين باعتبارها كانت وما زالت أرضاً فلسطينية وعربية. وعندما كانت المدارس تشكل جزءاً رئيسياً من صياغة الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني.. لماذا لم نكن نسمع الاتحاد الأوروبي وغيره يتحدثون عن قضايا الكراهية والعنف في حينه، بل لماذا التركيز على وكالة الغوث وصم الأذان ليس عن العنف الإسرائيلي، بل عن عمليات الإرهاب والمجازر اليومية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني؟



## في مواجهة الحرب على الحقوق الوطنية

■ نعم، هناك مساعٍ تشارك فيها عدة دول غربية وعربية لإنهاء الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، تحقيقاً للمقولة العنصرية التي تقول «في المنطقة أربع دول وخمسة شعوب وعلينا التخلص من الشعب الزائد». ولعل السبب الرئيسي الذي لا يمكن لأحد أن يجادل به هو حالة الضعف التي أصابت الفلسطينيين بعد أن جُردوا من عدد كبير من أوراق قوتهم ومن أسلحتهم، وهي دعوة ودرس لجميع مكونات الحالة الفلسطينية، بأن ضعفكم كان وما زال سبباً رئيسياً في كل ما تتعرضون له من استهداف، وأن مقاومتكم ليست حامية فقط لقضية شعبكم بل ولتاريخكم ومستقبلكم وهويتكم وذاكرتكم الجماعية.

جندت إسرائيل خلال الأعوام الماضية كافة أسلحتها غير الشرعية وغير القانونية وغير الأخلاقية من أجل استهداف حق العودة، واعتبرت أن مهمة بعثاتها الخارجية وسفاراتها في العالم يجب أن تكون اقناع دول العالم، خاصة الأوروبية منها، بعدم جدوى مواصلة دعم الفلسطينيين إقتصادياً ومالياً، وأن الأعوام القادمة يجب أن تكون أعوام إسقاط وكالة الغوث. ورغم صمود الشعب الفلسطيني طيلة الأعوام الماضية في مواجهة مفاعيل صفقة ترامب - نتياهو، خاصة في الشق المتعلق بحق العودة وعنوانه الكبير تصفية وكالة الغوث وإفشاله، بشكل مؤقت، لتلك الصفقة، إلا أن هذا يرتب مسؤوليات ومهمات كبيرة على البعثات الدبلوماسية الفلسطينية، خاصة في أوروبا، وعلى الجاليات الفلسطينية أيضاً وجميع الأطر الفلسطينية التصدي للمحاولات الإسرائيلية الناشطة في أوروبا وفضحها، وتقديم الصورة على حقيقتها بأن إسرائيل تمارس أساليب الكذب والنفاق والخداع ومعها أساليب

الضغط على بعض الموظفين الأجانب وعلى مراكز بحثية من أجل تأكيد وجهة نظرها لجهة العبث والمس بوكالة الغوث.

وعلى البعثات الدبلوماسية في الخارج مهمة التواصل مع ممثلي الرأي العام الأوروبي، الذي انزاح بقسم منه إلى جانب الرواية الإسرائيلية للأسباب المذكورة آنفاً، ووضع الخطط الكفيلة بدحض المزاعم الإسرائيلية، خاصة وأن بعض السفارات لم يعد لها من وظيفة إلا العبث بأوضاع الجاليات لمحاولة وضع اليد عليها والتحكم في قراراتها وفعاليتها، التي هي موضع تقدير من جميع أبناء الشعب الفلسطيني، الذين لا يحذون مشاهدة تلك الصورة السيئة بنقل الانقسام إلى جالياتنا وأطرها التي لديها من المهام الوطنية ما يكفيها لتعمل به وتنجزه.

لقد أثبتت التجربة أن دول العالم ليس فقط لا تتعاطى مع الضعيف، بل تحتقره وتجعله خارج التاريخ وخارج الاهتمام الدولي، فعالمنا لا مكان فيه للضعفاء، المدعون دائماً لأن يكونوا أقوىاء بوحدهم وتكاتفهم، كما فعل الاتحاد الأوروبي الذي جعل من نفسه، وبسبب وحدته، قوة مقررة في السياسة الدولية.

العبرة اليوم هي أن استعادة قوتنا بعناصرها الكثيرة هي خيار ما زال بيدنا، لكن هذا الخيار لا يقبل المنطق القوي، ولا يحتمل المناكفات اليومية الضارة، ولا يستقيم مع التحالفات غير المجدية وطنياً، نقطة قوتنا هي بالنموذج المجرب عندما أخذ شعبنا قضيته بيده، وعندما أصبح مقصداً لجميع ثوار وأحرار العالم، عندما حمل السلاح ليجعل وظيفته تحريرية بعيداً عن الأنانيات الفصائلية ■

٢٠٢٢/٥/٦

**بين أوكرانيا والأونروا..  
أي تمييز للدول المانحة؟!**



## بين أوكرانيا والأونروا.. أي تمييز للدول المانحة!

[بعيدا عن الاعتبارات السياسية والعسكرية وحسابات المصالح والصراع على النفوذ، وبعيدا عن الاعتبارات التي دفعت بروسيا إلى القيام بعملية عسكرية ضد أوكرانيا، فقد أبرزت الحرب الكثير من الأمور كانت حتى وقت قريب ربما خافية، أو مستورة عن الكثيرين، ومن شأن إبرازها بصورتها الحقيقية ونفض الغبار عنها أن تغير الكثير من القيم التي ظلت حتى وقت قريب مرآة كاذبة لا تعكس حقيقة السياسات الاستثنائية والازدواجية القائلة في التعامل الغربي مع القضايا العالمية]

### مشهدان متناقضان

■ في بداية عام ٢٠٢٢، واجه آلاف اللاجئين القادمين من دول آسيوية وإفريقية مشكلة كبرى كادت تحدث شقا في التحالف الأوروبي بشأن موضوع الهجرة، عندما أقفلت بولندا حدودها مع بيلاروسيا ودفعت بالآلاف من عناصر الشرطة لمنع اللاجئين من دخول أراضيها، وساندتها في ذلك بعض الدول الأوروبية، فيما رفعت الجدران والأسوار على حدود بعضها، وأعلنت حالات طوارئ على خطوط حدودية أخرى، ومنعت الهيئات الإنسانية من الوصول إلى مناطق تجمعات اللاجئين الذين عانى معظمهم من درجات حرارة منخفضة، في ظل عجز عن الوصول إلى احتياجاتهم من الغذاء والمأوى والرعاية الصحية.

وبعد شهر، وفوق البقعة الجغرافية ذاتها كان المشهد مختلفا لجهة فتح

العديد من الدول حدودها مع أوكرانيا لاستقبال اللاجئين وإعلان العديد من الدول الأوروبية حالات طوارئ، لكن لنجدة ومساعدة اللاجئين الأوكرانيين، بل إن بعضها أرسلت أطباء نفسيين للوقوف إلى جانب اللاجئين ومساعدتهم.

الإشارة لهذا التناقض ليس من زاوية الاحتجاج أو رفض التعاطي الإنساني مع اللاجئين الأوكرانيين وتوفير احتياجاتهم المعيشية وتقديم كل أشكال الدعم الاقتصادي لهم، بل من زاوية النظرة التمييزية لمعظم الدول الأوروبية تجاه حالات انسانية مماثلة في أماكن أخرى من العالم، وتجاه لاجئين من أجناس وأعراق مختلفة.

رغم اختلاف الأسباب والظروف الخاصة باللاجئين الأوكرانيين مقارنة باللاجئين القادمين من دول افريقية وآسيوية وعربية هربا من أوضاع اقتصادية صعبة، إلا أن التدايعات الإنسانية هي واحدة ومنطق التعاطي مع القيم الإنسانية يجب أن يكون واحداً ■

### مسلسل التكاذب الأوروبي

■ يظهر نموذج التكاذب في طريقة التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية، بأسبابها وتداعياتها ونتائجها التي ما زلنا نعيشها رغم مرور نحو سبعة عقود ونصف. فإذا كان توصيف الدول الغربية للعملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا باعتبارها «احتلال» يستوجب دعم أوكرانيا عسكريا وفرض عقوبات على روسيا كي تنتهي عملياتها العسكرية، بغض النظر عن صحة هذا التوصيف، فلماذا لم تتصرف هذه الدول مع العصابات الصهيونية التي احتلت فلسطين بقوة القتل والإرهاب بنفس الطريقة، ولماذا لم تتخذ الإجراءات نفسها عندما كانت طائرات الاحتلال الإسرائيلي تقصف المدنيين الفلسطينيين في منازلهم وهم نيام، ولماذا لم تتخذ تلك الدول

الحد الأدنى من الإجراءات لحماية الشعب الفلسطيني وضمان وجوده فوق أرضه، رغم عشرات القرارات التي صدرت عن جميع الهيئات الدولية بما فيها هيئات أوروبية، تعتبر أن وجود إسرائيل في فلسطين هو احتلال موصوف. وبدلاً من دعم أصحاب الأرض وتطبيق القرارات الدولية التي تدعم حقهم بأرضهم، قامت برعاية واحتضان الكيان الإسرائيلي ووفرت له كل أشكال الحماية وأسباب البقاء والاستمرار، على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي جانب آخر، ووفرت الكثير من الدول الغربية لأوكرانيا، دولة وشعب، الدعم العسكري والسياسي لمواجهة «العدوان الروسي»، بل أن بعض الدول سنت قوانين للسماح لمواطنيها بالقتال في أوكرانيا ضد القوات الروسية، بينما في فلسطين حين حمل الشعب الفلسطيني السلاح مدافعاً عن أرضه وأهله، كان توصيف المقاومة الفلسطينية مختلفاً باعتبارها إرهاباً ويجب مقاومته، وكان توصيف الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية أيضاً مختلفاً، رغم أن قرارات الأمم المتحدة ما زالت تعتبره إحتلالاً، بل إن هناك من سن قوانين داخلية لمعاقبة الشعب الفلسطيني، وكل من يدعمه من مواطنين أوروبيين وغربيين، وصنفت هذا الدعم في خانة «معاداة السامية»، التي لم تكن وليدة المسألة الفلسطينية، بل إن القضية الفلسطينية كانت إحدى النتائج التي تولدت عن الأفكار العنصرية التي طرحتها الحركة الصهيونية منذ ما قبل القرن التاسع عشر، وكان الشعب الفلسطيني ضحية لهذه الأفكار التي عملت بعض الدول الغربية على رعايتها ونشرها باعتبارها

■ حقيقة

## أزمة تمويل «الأونروا».. فتش عن السياسة!

يكن النموذج الفاقع للتكاذب الأوروبي في التعامل مع ملف الأزمة المالية التي تعيشها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، والتي دائما ما كنا نرجعها إلى أسباب سياسية تتمثل بالضغط على اللاجئين لتحقيق أهداف سياسية، وبالإمكان تأكيد أمر تسييس الدعم المالي المقدم لـ«الأونروا» مقارنة مع الأزمة الأوكرانية.

في بداية شهر نيسان/إبريل الماضي، أعلنت وكالة الغوث أنها ستواجه أزمة مالية بسبب الأزمة الروسية - الأوكرانية، وأن دولا مانحة أبلغتها أنها ستخفض مساهماتها المالية وبعضها لن تكون قادرة على دفع التبرعات في موعدها. والسبب هو توجيه المساعدات باتجاه أوكرانيا. وقال المفوض العام لوكالة الغوث «إن الأزمات في أفغانستان التي أعقبتها الآن الأزمة في أوكرانيا، كان لها تأثير كبير على قيمة التمويل المقدم من المانحين، وعلى تكلفة شراء سلع أساسية مثل القمح والوقود، التي تعتبر سلعا أساسية للوكالة».

وبالعودة إلى أسباب المشكلة المالية، فإن تقارير الوكالة، وتصريحات مسؤوليها، تركز على عدد من الأسباب ليس من بينها السبب السياسي منها:

**أولا:** إن العديد من اقتصاديات المانحين التقليديين تعمل على تطبيق خطط وإجراءات تشفوية بهدف تقليص الإنفاق العام، بما في ذلك المساعدات الدولية. وإلى هذا نضيف المزاجية التي تتحكم بقرار الدول المانحة وفي سياساتها المالية والاقتصادية التي تراعي فيها مصلحتها.



ثانياً: إن بعض المتبرعين التقليديين الذين يمولون الميزانية غير قادرين على زيادة تبرعاتهم لمواكبة الزيادة السنوية، بسبب ما استجد من حالات طوارئ عالمية جديدة تنافس احتياجات «الأونروا»، وهذا كلام قد يعكس جزءاً بسيطاً من الحقيقة التي ستوضح بعد استعراض التالي:

• خلال فترة أقل من شهر (منذ بداية شهر آذار الماضي)، قدمت مجموعة من الدول الغربية والأوروبية والمنظمات الدولية مساعدات مالية لأوكرانيا زادت عن ٦ مليارات دولار والأرقام مرشحة للارتفاع، إضافة إلى الدعم العسكري الواسع، الذي لا يمكن التكهن بقيمته لكنه مرتفع جداً، ناهيك عن النداءات العاجلة من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة لجمع مليارات الدولارات لمواجهة تداعيات الأزمة. وهذه الدول هي نفسها التي تغطي الجزء الأكبر من موازنة وكالة الغوث (٢٥ دولة غطت ما نسبة ٩٠ بالمائة من حجم الموازنة في الأعوام الخمسة الماضية) وتعجز هذه الأيام عن سد عجز لا يكاد يساوي شيئاً مقارنة بما تتفقه من أموال «سياسية» في أوكرانيا وفي غيرها من دول العالم، وفي مقدمة هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، البنك الدولي، هولندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا وغيرها من دول تعتبر من المانحين التقليديين والأساسيين لموازنة وكالة الغوث.

• وعلى سبيل المثال لا الحصر أيضاً، فقد طلبت الإدارة الأمريكية من الكونغرس مبلغ ١٠ مليارات دولار للمساعدة في حماية أوكرانيا. وأكد مسؤول السياسة الخارجية والأمن الأوروبية، جوزيب بوريل، أن «أوكرانيا حصلت خلال ثماني سنوات من الاتحاد الأوروبي على نحو ١٧ مليار يورو». وقال البنك الدولي في شهر آذار الماضي «إن قيمة المساعدة الطارئة الإجمالية التي أقرها البنك لأوكرانيا وصلت إلى ٧٢٣ مليون

دولار»، وقد وعد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، بمنح أوكرانيا قرضاً من البنك الدولي بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، إضافة إلى إنشاء البنك لصندوق إئتماني متعدد المانحين لتسهيل توجيه موارد المنح من المانحين إلى أوكرانيا، ساهمت فيه المملكة المتحدة والدنمارك ولاتفيا وليتوانيا وآيسلندا، بقيمة إجمالية بلغت ١٣٤ مليون دولار، إضافة إلى كتل مالية ضخمة من عدد من الكيانات والمؤسسات من جميع الدول الأوروبية تقريباً.

إن أوروبا، كدول وإطار موحد على مستوى السوق الأوروبية المشتركة ثم «الاتحاد الأوروبي» بعد ذلك، احتلت المرتبة الأولى خلال العقود الماضية وكانت الداعم الأكبر لموازنة وكالة الغوث. وتبرز المعطيات الرقمية أن الاتحاد الأوروبي ودوله قدموا أكثر من ٦,٨ مليار خلال أعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، وهي الفترة التي شهدت قطع المساهمة الأمريكية أثناء فترة الرئيس السابق، دونالد ترامب، والتي كانت من المفترض أن تتجاوز المليار دولار أمريكي (أكثر من ٣٦٠ مليون دولار سنوياً)، لكن مع ذهاب ترامب ومجيء الإدارة الديمقراطية، قلصت بعض الدول الأوروبية مساهماتها نتيجة الضغط الأمريكي - الإسرائيلي.

وكانت وكالة الغوث قد أعلنت بداية هذا العام عن موازنتها السنوية وبلغت ١,٦ مليار دولار، منها ٨٠٦ ملايين دولار مخصصة لميزانية البرنامج، و ٧٧١ مليون دولار لموازنة الطوارئ، وهي أرقام لا تكاد تساوي شيئاً مقارنة مع ما سبق. وليس مضمونا حتى هذه اللحظة أن «الأونروا» قادرة على جمع هذا المبلغ، مقارنة بالعام الماضي حيث كانت الموازنة أقل من ذلك (١,٤ ثم ١,٢ مليون دولار)، ومع ذلك عانت الموازنة من عجز كبير خلال العام ٢٠٢١ استمر حتى نهايتها، ودخلت «الأونروا» العام ٢٠٢٢ بعجز مالي بلغ نحو ٦٢ مليون دولار، وحتى اللحظة لم تتمكن

من سداده..

فكيف تستوي الأمور بأن الدول المانحة توزع المليارات من أموالها شمالاً ويمينا وتعجز عن سد عجز بسيط أو تعجز عن تمويل خطة طوارئ اغاثية تعالج تداعيات الأزمة اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين، أو تمويل نفقات إعمار مخيم نهر البارد وصندوق الطوارئ، الذي يغطي احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وقطاع غزة ولبنان.

**كل ماسبق يؤكد للمرة الألف حقيقة لا مجال لإنكارها وهي أن الأزمة المالية «لـ»الأونروا»، هي أزمة سياسية مفتعلة، ولا يمكن لعاقل أن يقتنع بغير ذلك.**

لقد قدم الاتحاد الأوروبي ودوله المختلفة تبرعات طوعية منذ تأسيس وكالة الغوث، وعلى أرضية الموقف السياسي للاتحاد بدعم وكالة الغوث باعتبارها صمام أمان الاستقرار في المنطقة، وهذا الدعم هو حكماً موضع تقدير من كل الشعب الفلسطيني، كون المساهمات المالية الأوروبية لم تكن مشروطة بتحقيق أهداف سياسية، لكن مع انطلاق عملية التسوية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، أخذ التمويل الأوروبي مساراً سياسياً مختلفاً، حين تم زج وكالة الغوث في مشاريع سياسية لا علاقة للوكالة بها. ويمكن لأي كان ملاحظة مسألة في غاية الخطورة، وهي أنه كلما تعقدت العملية السياسية وتوقف مسارها، كلما عانت موازنة وكالة الغوث من مشاكل مالية!

وعندما أعلن الرئيس ترامب قطع المساهمة المالية الأمريكية عن وكالة الغوث، بسبب عدم تجاوب الشعب الفلسطيني مع خطته «صفقة القرن»، تقدم الاتحاد الأوروبي وأربع دول عربية لسد ثغرة الإجراء الأمريكي، ومع

عودة التمويل الأمريكي، وبدلاً من تحقيق وفر مالي في موازنة الوكالة، قامت دول أوروبية وعربية بقطع أو تخفيض تمويلها مما وضع «الأونروا» في أزمة جديدة، وكأن المسألة هي توزيع أدوار بين الدول المانحة.

إن تذبذب التمويل لا يمكن تفسيره إلا باعتباره حرباً سياسية واقتصادية تشن على الشعب الفلسطيني، الذي رفض المشروع الأمريكي وأعلن بشكل موحد تمسكه بحقوقه الوطنية المدعومة من قبل الدول الأوروبية نفسها، التي يساهم بعضها اليوم، في سياسة العقاب الجماعي الأمريكية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وهذا ما يؤكد حقيقة أن التخوفات التي عبر عنها اللاجئون الفلسطينيون في أوقات سابقة من أن هناك مساع أمريكية وإسرائيلية تعمل على المس بوكالة الغوث وخدماتها هي مخاوف في مكانها، بسبب الكثير من المؤشرات التي تؤكد أن دولاً مانحة وبالتواطؤ مع إسرائيل تسعى صراحة وعلناً إلى الانسحاب من التزاماتها تجاه وكالة الغوث.

وإذا كان التوصيف الواقعي لمساهمات الدول المانحة أنها تبرعات طوعية، فلا شيء يجبر هذه الدول على تقديم أموالها إلى وكالة الغوث وإلى اللاجئين الفلسطينيين إلا اعتبار القيم الأخلاقية والإنسانية والمصالح السياسية، وبالتالي حين تقرر هذه الدول وقف التمويل، لأي سبب كان، فلتملك الجرأة وتكن صادقة مع شعوبها أولاً ومع اللاجئين الفلسطينيين ثانياً بأنها تخلت عن قيمها الإنسانية والأخلاقية وانحازت إلى الموقفين الأمريكي والإسرائيلي لاعتبارات سياسية، ولتتوقف عن ممارسة سياسة المعايير المزدوجة في حديثها الدائم عن الديمقراطية والشفافية، وهي التي تنشر آلاف المنظمات الأهلية حول العالم بزعم نشر تلك القيم.

أمام كل ذلك، وفي إطار حماية وكالة الغوث وإخراجها من دائرة الابتزاز

السياسي والمالي الذي تمارسه بعض الدول، بات ملحاً إعادة الاعتبار لمشروع قرار كان مطروحاً سابقاً على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها (٧٢) - ٢٠١٧ ، بشأن معالجة جذرية للمشكلة المالية، والذي جاء بعد مشاورات أجراها الأمين العام مع أكثر من (٥٤) دولة وهيئة حكومية ومؤسسة مالية دولية، إضافة إلى الدول المضيفة ودول حركة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، التي شاركت جميعها في جلسة إحاطة وأوصت بضرورة تخصيص جزء من موازنة المنظمة الدولية لصالح موازنة «الأونروا»، وهو ما يجب أن تعمل عليه الأمم المتحدة والدول العربية المضيفة وجميع حلفاء وأصدقاء الشعب الفلسطيني خلال العام القادم، الذي سيشهد طرح تجديد التفويض لوكالة الغوث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ■

٢٠٢٢/٤/١٥



## إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبنديقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)

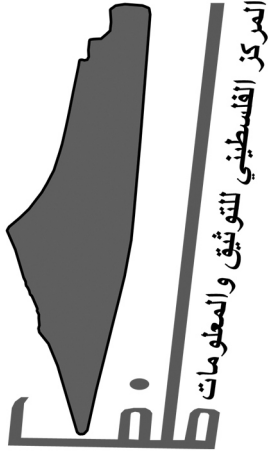
- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكراه المئوية.. وعد بلفور في مدار سايكس \_ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) ..  
برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية
- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية
- ٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع  
٢٠١٨ التقرير السياسي
- ٢١- في مواجهة صفقة القرن..
- ٢٢ - الحوار الفلسطيني في موسكو
- ٢٣ - في المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي
- ٢٤ - ٨ آذار.. يوم المرأة العالمي
- ٢٥ - ٤ مساهمات في الوضع الفلسطيني الراهن..
- ٢٦ - برنامج العمل الوطني والاجتماعي/ إقليم سوريا
- ٢٧- ورشة المنامة والمقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوصلو نموذجاً!



- ٢٨ - التعليم وفرص العمل للشباب الفلسطيني في لبنان  
[مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]
- ٢٩ - برنامج العمل الوطني والاجتماعي والنقابي في لبنان
- ٣٠ - في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية،  
القوى الإجتماعية المحركة للثورة
- ٣١ - في الإنتخابات الإسرائيلية المأزومة
- ٣٢ - اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة
- ٣٣ - في مواجهة مشروع الضم، موضوعات في النظام السياسي الفلسطيني
- ٣٤ - الأونروا في لبنان وتجربة التعليم عند بعد في زمن كورونا
- ٣٥ - إجتماع الأمناء العامين / رام الله + بيروت ٢٠٢٠/٩/٣
- ٣٦ - وكالة الغوث.. عام استمرار الازمات المالية والاقتصادية..
- ٣٧ - في تطورات المشهد السياسي الإسرائيلي.
- ٣٨ - «معركة القدس» ٤/١٣ - ٢١/٥/٢٠٢١.
- ٣٩ - كتب تحت المجهر - ١.
- ٤٠ - قراءات قانونية - ١.
- ٤١ - مبادرة مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى جميع القوى  
الوطنية الفلسطينية «من أجل إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة»

- ٤٢- العمل الشعبي التحرري في حقول الاجتماع.
- ٤٣- المجلس المركزي الفلسطيني - الدورة ٣١ (٢-١)، ٦-٨/٢/٢٠٢٢.
- ٤٤- المجلس المركزي الفلسطيني - الدورة ٣١ (٢-٢)، ٦-٨/٢/٢٠٢٢.
- ٤٥- «صفقة القرن».. الأهداف واستحقاقات المواجهة.
- ٤٦- أحزاب الوسط الصهيونية .. ١٩٤٨ - ٢٠٢١.
- ٤٧- الاقتصاد الفلسطيني في ظل الانقسام والاحتلال.
- ٤٨- • أوروبا ووكالة الغوث.. تحديات الدعم المالي
- أوكرانيا والأونروا.. أي تمييز في سياسات الدول المانحة؟!.





السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .